الندرة في عود الضمير على أحد المتعاطفَين بين النظريّة النحويّة والواقع اللغوي

م.د. سجى راضي عبد الكريم المبرقع

Saja.r@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد، كليّة التربيّة ابن رشد للعلوم الإنسانيّة، قسم اللغة العربيّة

The scarcity of pronoun reference to one of the two sympathizers: between grammatical theory and linguistic reality

Saja Radhi Abdul Karim Al-Mubarqa
University of Baghdad, Ibn Rushd College
of Education for Human Sciences, Department of Arabic Language

المستخلص

يرى بعض علماء اللغة أنّه من النادر أن يكون في الجملة اسمين متعاطفين فيعود عليهما ضمير واحد، وقد اختلف في مصطح الندرة فمن العلماء من رآه شاذًا ومنهم من رآه ومنهم من رآه قبيحًا، ومنهم من رآه قليلًا، ولكنّ البحث أثبت أنّه ليس نادرًا وليس قليلًا، فضلًا عن أنّه لا يمكن وصفه بالقبيح؛ لأنّ هناك نصوصًا كثيرة وردت في القرآن الكريم على هذه الشاكلة، ولا يمكن وصف ما جاء في القرآن الكريم بهذه الأوصاف، وقد أوّل كثير من علماء اللغة هذه الظاهرة اللغويّة بتأويلات مختلفة ، وخرّجوها تخريجات مختلفة، ونحن في هذه الورقة البحثيّة نركز على هذه الآراء والتأويلات ونأتي بدلائل تنفي ندرتها بسبب مجيئها

الكلمات المفتاحية: الضمير العائد، الندرة، المتعاطفين، أداة العطف، التوجيه النحويّ، التوجيه الدلاليّ

Abstract

Some linguists believe that it is rare for a sentence to have two nouns in conjunction that share a single pronoun. There is disagreement regarding the definition of rarity; some scholars consider it an anomaly, while others consider it ugly, and others considered it rare, but research has proven that it is neither rare nor rare, and moreover, it cannot be described as ugly, because there are many texts in the Holy Quran that are of this nature. What is contained in the Holy Quran cannot be described in these terms. Many linguists have interpreted this linguistic phenomenon in various ways, and have offered different explanations for it. In this research paper, we focus on these opinions and interpretations and provide evidence that refutes the claim that it is rare due to its occurrence. ..

Keywords: Resumptive pronoun, scarcity, sympathizers, conjunction, syntactic orientation, semantic orientation.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد..

يعد مفهوم الندرة النحوية من المفاهيم التي لم تتضح معالمها بصورة مستقرة عند النحاة، من الناحيتين الكمية والنوعية؛ ذلك أن الناظر في كتب النحاةِ يرى اختلافًا في تحديد مفهوم الندرة، فبعضهم يعدّه من الشاذ، وبعضهم يعدّه من القليل، وبعضهم لا يقيس عليه، وبعضهم يعدّه مقيسًا؛ (اللبديّ، ١٩٨٥) ولعلّ هذا ما جعل مصطلح الندرة من المصطلحات المضطربة في أعمال جمهور النحاة، وانسحب هذا الاضطراب على كتب المعجمات أيضًا، فابن منظور والذي يعد ناقلًا ممن سبقه من المعجميين مثلًا، يعرف الشاذ بأنه نادر، ويعرف النادر بأنه شاذ وللاطلاع على ذلك سندرج تعريفين للنادر من الناحية اللغوية والاصطلاحية:

فالنادر لغة: من ندر الشئ يندر ندرا: سقط وشذّ. ومنه النوادِرُ. وأَنْدَرَهُ غيره، أي أسقطه. يقال: أَنْدَرَ من الحساب كذا. وضرب يدَه بالسيف فأندرها (الجوهري، ١٩٨٧)ونوادِرُ الْكَلَامِ مَا شَذَّ وَخَرَجَ مِنَ الْجُمْهُورِ (ابن منظور م.، ١٩٩٣)

أما في الاصطلاح: فقد عرّفه الجرجاني(٨١٦هـ) بأنّه: ما قلّ وجوده وإن لم يخالف القياس (الجرجاني، ١٩٨٣)

وفي تعريف الجرجاني تطوّر دلاليّ للمعنى الأصليّ للفعل ندر فبعد أن كان يعني السقوط والشذوذ صار يعني القليل في الاستعمال النحوي.

ولم يكن الخلط واقعًا في تعريف النادر فحسب بل تعدى ذلك إلى الخلط في الحكم المترتب عليه أيضًا وربما كان ذلك بديهيًا، لأن هذه المصطلحات اختلف مفهومها بين السلف والخلف وصارت يضعها المتأخرون كل بحسب فهمه.

ويبدو أن أسباب هذا الخلط والتباين هي: (الحربيّ، ٢٠١١)

١. الخلط بين اللغة واللهجة
٢. الانحصار المكاني والزمني
٣. تقديم القياس على السماع.

وللسببين الأوّلين أثر في هذا الخلط والتباين وظهور المصطلح أساسًا ولكنّ أثرهما في نشوء هذا المصطلح لم يكن أقوى من السبب الثالث فقد كان للقياس أثرٌ مهم في تقعيد اللغة وإرساء دعائمها التعليمية التي مكّنت العلماء من إيصال قواعد العربية إلى غير الناطقين بها، أو المتأثرين بغيرها، إلّا أنّ هذا القياس كان يتعارض أحيانًا مع بعض ما جاء في القرآن الكريم وربما تعارض مع بعض ما أثر من كلام العرب من نثرهم وشعرهم؛ ممّا جعل فريقًا منهم يحكم على هذه النصوص المخالفة للقياس بالندرة، وربما كان ذلك بسبب أنّ وروده في كلام العرب قليل ممّا لا يقاس عليه، أو بسبب نقص في الاستقراء، أو اتّباع السلف دون التمحيص والتدقيق، ولكن الغريب أن يطلق ذلك الحكم على ما جاء في القرآن الكريم، الذي ما قام علم النحو إلا على أساس خدمته وصون ألسنة الناس من اللحن فيه.

ولما بُني النحو على الاستشهاد والاحتجاج بكل مصادر الاحتجاج على حدٍ سواء ولم يفرق بين الاحتجاج بالقرآن وبين غيره من كلام خواص العرب وعوامّهم صار بديهيًا أن يصف عددٌ من النحويين بعض ما ورد في القرآن بالنادر، ولعل في تعريف الجرجاني – للنادر– عذرُ ملتمس للنحويين، وإلا فليس من المعقول أن يصفوا كلام الله بالساقط أو الشاذ بمعناه اللغوي، إلّا أن يعنون بذلك قلّة وروده في القرآن نفسه، فضلًا عن كلام العرب. وقد أثبت استقراء الواقع ورود بعض ما جعلوه نادرًا بكثرة في القرآن وفي كلام العرب.

ولا ينبغي التغافل عن قضية مهمة وهي أن الحكم على مسألة ما بالندور أو غيره هي مسألة نسبية، وهي مرحلة من مراحل التصنيف النحوي، ولا تعد رفضا لهذه المسألة أو لذلك الحكم (حمد، ٢٠١٦).

ومما جعله النحويون نادرًا عود الضمير على أحد المتعاطفين فالقاعدة النحوية تقول: إذا تقدم مَعْطُوف ومعطوف عَلَيْهِ وَتَأَخر عَنْهُمَا ضمير يعود عَلَيْهِمَا، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما"، وقد وردت آيات كثيرة تخالف هذه القاعدة النحوية عاد فيها الضمير على متعاطفين اثنين منها قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة–٦٢) وآيات عديدة أخرى سنعرض لها لاحقًا

وقد وجه العلماء ذلك توجيهات مختلفة فمنها ما هو نحوي ومنها ما هو تفسيري دلالي وسنعرض لكلا التوجيهين:

أولًا– التوجيه النحوي:

اختلف النحويون في توجيه الآيات الكريمة التي عاد في الضمير المفرد على متعاطفين اثنين ولكنهم لم يخرجوا عن أحد المذهبين الآتيين وهما:

- مذهب الحذف: مذهب سيبويه(١٨٠هـ):

فسيبويه يرى أن في قوله تعالى: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ حذف للخبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه، وهو بذلك يعيد الضمير على الرسول والتقدير عنده والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه. (سيبويه، ١٩٨٨،).

واستشهد على ذلك ببيت قيس بن الخطيم:

نَحْنُ بِما عِنْدنا وأنتَ بِما ... عِنْدَكَ راضٍ والرأي مختلف

وقول ضابيء البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ ... فإنّي وقَيّاراً بها لَغَرِيبُ

وقول ابن أَحمرَ:

رَماني بأمرٍ كنتُ منه ووالِدِي ... بَرِيئاً ومن أَجْلِ الطوِيّ رَمانِي

وذهب الزجاج(٣١١هـ) مذهب سيبويه فقال: وقوله (أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)، ولم يَقُل يُرْضوهُمَا، لأن المعْنَى يَدُلُ عليه فحذف استخفافاً، المعنى واللَّه أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، وَرَسُوله أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، كما قال الشاعر: نحن بما عندنا وأنت بما. . . عندك راضٍ والأمرَ مختلفُ

المعنى نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك رَاضٍ. (الزجاج، ١٩٨٨).

وذهب ابن السراج مذهب سيبويه أيضًا، فقال ويجوز: زيد وعمرو قامَ فحذف "قامَ" من الأول اجتزاءً بالثاني وتقول: زيدٌ ثم عمرو قامَ وزيد فعمرٌو قامَ وقد أجازوا التثنية، فتقول: زيدٌ فعمرو قاما وزيد ثم عمرو قاما (ابن السرّاج، ١٩٨٨)

ومن المتأخرين ذهب مذهبه علم الدين السّخاوي(٦٤٣هـ)، (السخاوي، ١٩٩٥)، وابن عصفور(٦٦٩هـ) فجعل ذلك خاصًا في الشعر أو في نادر القول، فقال: إذا تقدم مَعْطُوف ومعطوف عَلَيْهِ وَتَأَخر عَنْهُمَا ضمير يعود عَلَيْهِمَا، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما، نحو قول: زيد وعمرو قاما، ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر نحو قول حسان:

إن شرخ الشباب والشعر الأس....ود ما لم يعاص كان جنونا

أو في نادر الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿... والله ورسوله أحق أن يرضوه..﴾ (التوبة٦٢) (ابن عصفور، ١٩٨٠، ١٩٧٢) كان الوجه أن يقول: يرضوهما، فأفرد بتقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه والواضح من كلام ابن عصفور أنّ ما ورد في الآية الكريمة لا يقاس عليه، فضلًا عن إنزاله الآية الكريمة منزلة قول حسان في الحجية فكان استشهاده بهما على حد سواء.

وفي معرض الحديث عن قوله تعالى ﴿إن يكن غنيًا أو فقيرًا فالله أولى بهما﴾ يرد ابن هشام(٧٦١هـ) على ابن عصفور قائلًا: أما قولُ ابْن عُصْفُور إِن تَثْنِيَة الضَّمِير فِي الْآيَة شَاذَّة فَبَاطِل كبطلان قَوْله مثل ذَلِك فِي إِفْرَاد الضَّمِير فِي وَالله وَرَسُوله أَحَق أَن يرضوه. (ابن هشام، ١٩٨٥)

والحق أن ابن عصفور لم ينعت الآية بالشذوذ، وإنما عبر عن ذلك بالندرة في كلِّ من كتاب الجمل وكتاب المقرّب، إلّا أن يكون الندور والشذوذ بمعنى واحد لدى ابن هشام، وقد وجّه ابن هشام عود الضمير بثلاثة أوجه، فقال: " أَحدهَا أَن {أَحَق} خبر عَنْهُمَا وَسَهّل إِفْرَاد الضَّمِير أَمْرَانِ معنوي وَهُوَ أَن إرضاء الله سُبْحَانَهُ إرضاء لرَسُول عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام وَبِالْعَكْسِ {إِن الَّذين يُبَايعُونَك إِنَّمَا يبايعون الله} ولفظي وَهُوَ تَقْدِيم إِفْرَاد أَحَق وَوجه ذَلِك أَن اسْم التَّفْضِيل الْمُجَرّد من أل والإضافة وَاجِب الإفراد نَحْو {ليوسف وَأَخُوهُ أحب} {قل إِن كَانَ آباؤكم وأبناؤكم وَإِخْوَانكُمْ وأزواجكم وعشيرتكم} إِلَى قَوْله {أحب إِلَيْكُم} وَالثَّانِي أَن {أَحَق} خبر عَن اسْم الله سُبْحَانَهُ وَحذف مثله خَبرا عَن اسْمه عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام أَو بِالْعَكْسِ وَالثَّالِث أَن {أَن يرضوه} لَيْسَ فِي مَوضِع جر أَو نصب بِتَقْدِير بِأَن يرضوه بل فِي مَوضِع رفع بَدَلا عَن أحد الاسمين وَحذف من الآخر مثل ذَلِك وَالْمعْنَى وإرضاء الله وإرضاء رَسُوله أَحَق من إرضاء غَيرهمَا (نفسه)

وبصرف النظر عن التوجيه المعنوي الذي ذكره ابن هشام والذي سبقه إليه كثير من المفسرين واللغويين، فالاختلاف لم يكن على إفراد أحق ولكن على تثنية الضمير والضمير هنا ليس عائد على أحق ولا مشكلة من أن يأتي أي ضمير بعد أفعل التفضيل ثم إن ابن عصفور ختم كلامه عن الآية الكريمة بالوجه الثاني الذي ذكره ابن هشام ولا أعلم لماذا، وصف رأيه بالبطلان ثم عمد إلى تخريجه بنفس تخريج ابن عصفور في أحد الأوجه التي ذكرها؟

وأعاد قول ابن عصفور أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ) ولم يضف إليه شيئًا (الأندلسيّ، ١٩٩٨)

وهو يرى ما رآه سابقوه ويرى أنّ هذا وَهُوَ الْقَاعِدَةُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ: أَنَّ ضَمِيرَ الْغَائِبِ لَا يَعُودُ عَلَى غَيْرِ الْأَقْرَبِ إِلَّا بِدَلِيلٍ. (أبو حيان، ٢٠٠٠) وقد اشترط القرينة لجواز ذلك (الأندلسيّ، ١٩٩٨)

وذهب صلاح الدين العلائي(٧٦١هـ) مذهب سيبويه أيضًا، وحصر عود الضمير المفرد على الأخير بالسماع ورأى بأنه مما لا يقاس عليه، ورجح الحذف من الثاني وذلك برأيه "أولى من أَن يَجْعَل الْمَحْذُوف خبر الثَّانِي لما فِيهِ من التَّفْرِيق بَين الْمُبْتَدَأ وَخَبره وَلِأَن فِي ذَلِك التَّقْدِير جعل الْخَبَر للأقرب إِلَيْهِ وَيدل عَلَيْهِ قَول الشَّاعِر:

(نَحن بِمَا عندنَا وَأَنت بِمَا ... عنْدك رَاض والرأي مُخْتَلف)" (العلائي، ١٩٩٠)، وهذا في الحقيقة تعليل العكبري والذي سبقه إلى ترجيح حذف خبر الأول دون الثاني (العكبري، ١٩٧٦)

وذهب ناظر الجيش(٧٧٨هـ) مذهبهم واستشهد بأبيات حسان أيضًا ولم يضف إلى قولهم شيئًا.

- مذهب التقديم والتأخير أو (حذف خبر الثاني): مذهب المبرد (٢٨٥هـ):

يذهب المبرد إلى أنَّ في الكلام تقديم وتأخير والتقدير بحسب مذهبه (والله أحق أن يرضوه ورسوله) فالحذف بحسب المبرد وقع على الخبر الثاني ويرى بأن ذلك جائز حسن (المبرّد، د.ت، ج٣، ص١١٢)وهو وارد في القرآن ﴿والذاكرين الله كثيرًا والذاكرات﴾ أي إعمال الأول والحذف من الثاني.

وذهب النحّاس مذهبه في قوله تعالى ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ وقال: " قال محمد بن يزيد: (إنّ التقدير في (قَعِيدٌ) أن يكون ينوى به التقديم أي عن اليمين قعيد ثم عطف عليه وعن الشمال) ومثله وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ" (النحّاس، ٢٠٠٠، ج٤، ص١٤٩)وهذا عند النحاس بيّن حسن (نفسه)، والزمخشري على رأي المبرد أيضًا وقال في قوله تعالى (والله ورسوله أحق أن يرضوه): التقدير: والله أحق أن يرضوه، ورسوله كذلك. (ينظر الزمخشريّ، ١٩٨٧).

ومِن العلماء مَن ذهب إلى المذهبين معًا، قال الأخفش (٢١٥هـ) في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ (البقرة:٤٥)، أمّا قوله ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾؛ فلأنّه حمل الكلام على "الصلاةِ". وهذا كلام منه ما يحمل على الأوّل ومنه ما يحمل على الآخر. وقال {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ} فهذا يجوز على الأوّل والآخر، وأقيس هذا إذا ما كان بالواو أن يحمل عليهما جميعاً. تقول: "زيد وعمرو ذاهبان". (الأخفش ١٩٩٠)

إذن فالأخفش وإن يرى جواز ذلك لكنه لا يراه قياسيًا

أمّا الرضي(٦٦٨هـ) فلم يرجّح مذهبًا على آخر ورأى بأنّ كلا المذهبين جائز ومقبول فقال: "وقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ ﴿التوبة: ٦٢﴾، أي: يرضوا أحدهما؛ لأنَّ إرضاء أحدهما إرضاء للآخر ونحو: زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأوّل؛

لدلالة خبر الثاني أو العكس، ويجوز تقديم الخبر نحو: زيد قام وعمرو على الحذف من الثاني لدلالة خبر الأوّل وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفًا على المبتدأ، إذ لو كان كذلك لقيل قاما. (ينظر الصبّان ١٩٩٧)

وقد ذكر أبو حيان أنّ " كون المذكور خبر للثاني، وحذف خبر الأوّل للدلالة هو مذهب ابن السراج، وذهب سيبويه، والمازني، والمبرد، وعلي بن سليمان، إلى أنّ المذكور خبر للأول، ويدخل الثاني في معناه (الأندلسيّ، ١٩٩٧)، وليس هذا صحيحًا؛ فقد ذهب ابن السرّاج مذهب سيبويه بأنّ المحذوف هو خبر الأول وذهب المبرد إلى عكس ذلك وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدم.

التوجيهات الدلالية:

للمفسرين في عود الضمير على أحد المتعاطفين مذاهب سنعرضها في قوله تعالى ﴿والله ورسولهُ أحقُّ أن يرضوه﴾ ثم ننتقل إلى آيات أخرى جاءت فيها توجيهات دلالية مختلفة، وقبل الخوض في آراء المفسرين يجدر بنا الإشارة إلى أمر جدير بالذكر والأهمّية في هذا السياق، وهو أنّه يشترط لصحة تثنية الضمائر وجمعها توافق ما يراد تثنيته وجمعه من جميع الجهات، فإذا لم يتحقق هذا التوافق من جميع الجهات، لم تجز التثنية ولا الجمع بحال؛ فأنت تقول في تثنية رجل: رجلان، وفي الجمع تقول: رجال؛ لاتحاد أفراد هذا الجنس، لكن لا يمكن أن تثني رجل وامرأة ولا أن تجمعهما مطلقاً؛ ولمّا كان الله سبحانه ليس كمثله شيء، فقد اقتضى التركيب القرآني في الآية أن يأتي على الشكل الذي أتى عليه، وقد ذكر المفسرون، أنّ الآية جاءت على هذا الأسلوب لاعتبارات معينة :

- فإمّا أن يكون مجيء الضمير بلفظ المفرد دون لفظ المثنى؛ لأنّه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله صلى الله عليه وسلم، فكانا في حكم مرضي واحد؛ فإرضاء

الرسول في الحقيقة هو إرضاء لله سبحانه، وهذا كقوله تعالى: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ (النساء:٨٠) وهذا رأي الزمخشري(٥٣٨هـ) فقد قال: "وإنمّا وحّد الضمير لأنّه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله صلى الله عليه وسلم، فكانا في حكم مرضىّ واحد، كقولك: إحسان زيد وإجماله نعشني وجبر مني، أو والله أحقّ أن يرضوه، ورسوله كذلك" (الزمخشريّ، ١٩٨٧، ج٢، ص٢٨٥)، ولأنّ طاعة الرسول وطاعة الله شيء واحد مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ اللَّهَ فكأن رجوع الضمير إلى أحدهما كرجوعه إليهما (الزمخشريّ، ١٩٨٧، ج٢، ص٢٩٢)

وقال الثعلبي: "وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، ولم يقل يرضوهما؛ لأنّ رضا الرسول داخل في رضا الله، فردّ الكناية إلى الله" (أ،الثعلبي، ٢٠٠٢،ج١، ص١٨٩)، وإلى ذلك ذهب الشيخ ناصر مكارم الشيرازي أيضًا؛ لأن النبي الأكرم ﷺ لا يملك استقلالية العمل في مقابل الله، بل إنّ غضبه ورضاه وكل أعماله تنتهي إلى الله، فكل شيء من أجل الله وفي سبيله (الشيرازي، ٢٠١٣، ج٦، ص١٠٧)

- وإمّا أن يكون مجيء الضمير بلفظ المفرد دون لفظ المثنى؛ لتعظيم الجانب الإلهي بإفراده بالذكر تأدبًا؛ لئلا يجمع بين الله تعالى وغيره في ضمير تثنية، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقال:(ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء فلان) (أبو داوود، ٢٠٠٩، ج٤، ص:٢٩٥)، وقال الطباطبائي: "ومن أدب التوحيد في الآية ما في قوله: (أحق أن يرضوه) من إفراد الضمير ولم يقل: أحق أن يرضوهما صونًا لمقامه تعالى من أن يعدل به أحد فإنّ أمثال هذه الحقوق وكذا الأوصاف التي يشاركه تعالى غيره من حيث الإطلاق والإجراء، له تعالى بالذات ولغيره بالتبع أو بالعرض ومن جهته كوجوب الإرضاء والتعظيم والطاعة وغيرها، وكالاتصاف بالعلم والحياة والإحياء والإماتة وغيرها، وقد روعي نظير هذا الأدب

في القرآن في موارد كثيرة فيما يشارك النبي ﷺ غيره من الأمة من الشؤون فأخرج النبي ﷺ من بينهم وأفرده بالذكر كما في قوله: ﴿يوم لا يخزى الله النبي والذين آمنوا﴾ (التحريم:٨) وقوله: ﴿فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين﴾ (الفتح: ٢٦) وغير ذلك. (الطباطبائي، ٢٠٠٩،ج٩، ص٣١٧)

- وإمّا أن يكون مجيء الضمير بلفظ المفرد دون لفظ المثنى؛ للتفرقة بين الإرضاءين، رضا الله تعالى، ورضا رسوله ﷺ، وهذا كقول الشاعر ضابئ بن الحارث البرجمي:

من يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيَّار بها لغريب

و(قيّار) اسم فرس الشاعر، والتقدير: فإني لغريب بالمدينة، و(قيّار) بها غريب أيضاً؛ وكان الأصل أن يقول: لغريبان، لكن جاء به على صيغة الإفراد؛ لأن إحدى الغربتين مخالفة لأخراهما، فأتى باللفظ على صيغة الإفراد دون التثنية مراعاة لذلك

وهذا الرأي الأخير وإن كان صحيحًا وملائمًا لقوله تعالى: (ليس كمثله شيء) ولكنه وكما أرى بعيد عن المعنى العام للآية الكريمة فالمراد هنا إدخال رضا الرسول ضمن رضا الله تعالى؛ إذ إن في الآية تهديد لمن يؤذي الرسول ويحاده، كما هو واضح في الآيتين السابقة واللاحقة لهذه الآية.

أمّا في غيرها من الآيات المباركات فقد قسم ابن خالويه (٣٧٠هـ) عود الضمير على متعاطفين فقال: من التثنية: ما يذكر اثنين ثم يعود الضمير إلى أحدهما، أربعة أوجه: إمّا عليهما، وإمّا على الأهم، وإمّا على الأقرب، وإمّا على الأشرف.

١. فأمّا ما عاد عليهما؛ فقوله عز وجل: ﴿قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما﴾

٢. وأمّا على الأهم؛ فقوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها﴾ لأن التجارة كانت أحب إليهم. ومثل ذلك ما قاله الطبري(٣١٠هـ) في قوله تعالى﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾(يونس:٥): "الهاء" في قوله: (وقدره) للقمر خاصة، لأنّ بالأهلة يُعرف انقضاءُ الشهور والسنين، لا بالشمس (الطبري، ٢٠٠٠، ج١٥، ص٢٣)، ويرى السمعاني(٤٨٩هـ) في قوله تعالى: ﴿قل أَرَأَيْتُم إِن أَخذ الله سمعكم وأبصاركم وَختم على قُلُوبكُمْ من إِلَه غير الله يأتيكم بِهِ انْظُر كَيفَ نصرف الْآيَات ثمَّ هم يصدفون﴾ (الأنعام–٤٦)، قَوْله: (يأتيكم بِهِ) يرجع إِلَى السّمع خَاصَّة، واندرج فِيهِ الْأَبْصَار والقلوب. وَمن هَذَا ذهب بعض الْعلمَاء إِلَى أَن السّمع أفضل من سَائِر الْحَواس؛ حَيْثُ خصّه بِالْكِنَايَةِ (السمعاني م.، ١٩٩٧، ج٢، ص١٠٥)

٣. وإمّا على الأقرب؛ فقوله تعالى: ﴿واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة﴾، ومثله ما ذكره أبو بكر الرازي: في قوله تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها﴾ "أعاد الضمير على الفضّة؛ لأنّها أقرب المذكورين (الرازي، ١٩٩١)، "أو لأنّها أكثر وجودًا في أيدي الناس فيكون كنزها أكثر". وعود الضمير على الفضة ليس مؤكدًا بحسب ما أرى، فربما تكون الآية بلغة أهل الحجاز وهم يؤنثون الذهب فربّما عاد الضمير هنا على الأهمّ والأنفس عند الناس (الفراهيدي، ١٩٨٨)

٤. وعلى الأشرف قوله جلَّ اسمه: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ (ابن خالويه، ١٩٧٩)

ومن المفسرين من أعاد الضمير على المعنى العام كما فعل الرضي فقال: وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣٤)، فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز (الصبان، ١٩٩٧، ج٣، ض١٨٢)

وتبعه على ذلك أبو بكر الرازي فقال: " أعاد الضمير على المعنى؛ لأن المكنوز دنانير ودراهم وأموال. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾؛ لأنّ كلّ طائفة مشتملة على عدد كبير (الرازي ز.، أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، ١٩٩١، ص٦٦).

وقال الحسين بن الفضل(٢٨٢هـ) في قوله تعالى ﴿وإنّها لكبيرة إلّا على الخاشعين﴾: ردّ الكناية إلى الاستعانة، معناه: وأن الاستعانة بالصبر والصلاة لكبيرة ثقيلة شديدة إِلَّا عَلَى الْخاشِعِينَ يعني المؤمنين. ومثله السمعاني في قوله تعالى: ﴿قل أَرَأَيْتُم إِن أَخذ الله سمعكم وأبصاركم وَختم على قُلُوبكُمْ من إِلَه غير الله يأتيكم بِهِ انْظُر كَيفَ نصرف الْآيَات ثمَّ هم يصدفون﴾ (الأنعام–٤٦)، ذكر أَشْيَاء، ثمَّ قَالَ: {يأتيكم بِهِ} مَعْنَاهُ: يأتيكم بِمَا (أَخذ) (السمعاني، ١٩٩٧، ج٢، ص١٠٥)

ومنهم من ذهب إلى الكناية عن الأغلب، قال الثعلبي(٤٢٧هـ): ﴿وَإِنَّها لَكَبِيرَةٌ﴾ – عليهما ولكنه كنّى عن الأغلب وهو الصلاة – كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَها فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، فرد الكناية إلى الفضة لأنّها الأغلب والأعم. (الثعلبي، ٢٠٠٢، ج١، ص١٨٩)

ومنهم من رأى أن في ذلك إيجازًا، قال فخر الدين الرازي(٦٠٦هـ): إِنَّمَا وَحَّدَ الضَّمِيرَ لِلْإِيجَازِ في قَوْلِهِ: ﴿وَقَدَّرَهُ منازل﴾، وَإِلَّا فَهُوَ فِي مَعْنَى التَّثْنِيَةِ اكْتِفَاءً بِالْمَعْلُومِ، لِأَنَّ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِسَيْرِ الشَّمْس وَالْقَمَرِ (الرازي، ٢٠٠٠، ج١٧، ص٢٠٩.)

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾، أن العرب إذا ذكرت شيئين يشتركان في المعنى تكتفي بإعادة الضمير على أحدهما: استغناء بذكره عن ذكر الآخر؛ لمعرفة السامع باشتراكهما في المعنى (الرازي ز.، ١٩٩١، ص:١٦٦)

أما الزركشي(٧٩٤هـ) فقد قبل الاحتمالين النحويين في عود الضمير وجميع الاحتمالات الدلالية التي ذكرها المفسرون قبله. (الزركشي، ١٩٥٧، ج٤، ص٢٣)

ومن المحدثين من اعتمد القرينة والسياق في توجيه عود الضمير على أحد المتعاطفين ومنهم الدكتور فاضل السامرائي، فقال: يجوز أن يعود على الأول مع القرينة وذلك كقوله تعالى ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها﴾} (الجمعة: ١١)، فعاد على التجارة وإعادة الضمير على أحد المذكورين أنما يكون بحسب ما يقتضيه المقام فقوله تعالى:﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها﴾(الجمعة: ١١)، إنما أعاد الضمير فيه على التجارة، لأنها كانت سبب الانفضاض، وهو يخطب وقوله تعالى: ﴿واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾(البقرة: ٤٥)، إنما أعاد الضمير فيه على الصلاة دون الصبر، وختم الآية بالكلام عليها لأن الكلام على الصلاة، فقد تقدم ذكر الصلاة بالمطالبة بها قال تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين﴾(البقرة: ٤٣)، بخلاف قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين أمنوا استعينوا بالصبر والصلاة إن الله مع الصابرين﴾(البقرة: ١٥٣)، فقد ختم الآية بالكلام على الصبر، وذلك لأن الكلام عليه والسياق يقتضيه، فقد قال تعالى بعد هذه الآية: ﴿ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين﴾ (البقرة: ١٥٤ – ١٥٦)، فلمّا كان السياق في الموطن الأوّل عن الصلاة أعاد الضمير عليها وختم

الآية بها، ولمّا كان السياق في الموطن الثاني عن الصبر ختم الآية بالكلام على الصابرين والله أعلم (السامرائي، ٢٠٠٠، ج١، ص٦٣)

والسامرائي بتحليله هذا يرى أنّ المقام هو الذي يحدد إلى أي المذكورين يعود الضمير، ونحن بالطبع ليس لدينا مشكلة مع آية اللهو والتجارة فالعطف فيها جاء بـ(أو)، و(أو) تستلزم عود الضمير على أحد المذكورين لا إشراكهما في الحكم كما هو الحال في الواو، قال الأخفش: وليس هذا مثل "أو" لان "أو" انما يخبر فيه عن أحد الشيئين. (الأخفش، ١٩٩٠، ج١، ص٨٧)

ختامًا:

- لم يصرح بمصطلح الندرة في هذا المقام – على حد علمي– غير ابن عصفور، أمّا العلماء الآخرون؛ فقد وجهوا النصوص توجيهات وخرجوها تخريجات دون أن يصفوها بالندرة أو الشذوذ.
- لم يخرج أي من النحاة، أو المفسرين عن المذهبين اللذين تبناهما سيبويه والمبرّد وإن اختلفت توجيهاتهم وتخريجاتهم.
- لا أرى أن توصف هذه الظاهرة بالندرة؛ وذلك لكثرة ورودها في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ (التوبة:٦٢)،
- وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (الأنفال:٢٤)،
- ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ (البقرة:٤٥)،
- ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ (يونس:٥)،

- و ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ (الأنفال:٢٠)،
- و﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة:٣٤)،
- و﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ (الأنعام:٤٦)،
- و﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾(الفتح:٩)،
- و﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾(الشورى:٥٢)

وورودها في الشعر العربي:

١. قال رؤبة:

فيها خطوط من سواد وبلق.....كأنه في الجلد توليع البهق

٢. قال حسّان بن ثابت:

إنَّ شرخ الشباب والشعر الأسـ .... ود مالم يعاصَ كان جنونا

٣. قال أحمد بن يحيى:

لكل هم من الهموم سعة..... والمسيُ والصبحُ لا فلاح معه

٤. وقال أزرق بن طرفة الفراصي:

رماني بأمر كنت منه ووالدي..... بريًا ومن جول الطوي رماني

٥. وقال أبو الأخزر الحماني:

فكلتاهما خرّت وأسجد رأسها..... كما سجدت نصرانة لم تحنف

٦. وقالت غضوب: (ابن جني ١٩٦٦)

أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن .....شريكيه يطمع نفسه شر مطمع

ومن كلام العرب المنثور ما قاله ابن الشجري: سئلت عن قول فقيه ناظر فقيهًا، فقال في مناظرته: العشر والخراج مئونة فلا يجتمعان، فأنكر مناظره قوله «مئونة»، وقال: يجب أن يقال: مؤونتان.

فأجبت بأن ذلك جائز من وجهين، أحدهما أن العشر والخراج ينزّلان منزلة شيء واحد، لاتّفاقهما في أنّهما من الحقوق السّلطانيّة، فجاز أن يخبر عنهما بخبر مفرد، والقول الآخر: أن يكون قوله: «مئونة» خبرًا عن العشر وحده، وخبر الخراج محذوف، لدلالة الخبر الأوّل عليه، كأنه قال: العشر مئونة والخراج مئونة، فحذف خبر الثاني، وإن شئت قدّرت خبر الأول محذوفا. (الشجري، ١٩٩١، ج٢، ص ٤٥-٤٤).

المصادر

القرآن الكريم

١. ابن السرّاج م، ١٩٨٨، الأصول في النحو، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة،٧٧/٢

٢. ابن الشجري ض، ١٩٩١، أمالي ابن الشجري، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج٢، ص ٤٤-٤٥

٣. ابن خالويه ح، ١٩٧٩، ليس في كلام العرب، ط٢، مكّة المكرّمة: مركز النخب العلميّة، ص٣٤٣

٤. ابن عصفور ع، ١٩٧٢، المقرب، ط١، بغداد: مطبعة العاني، ص٣١٣
٥. ابن عصفور ع، ١٩٨٠، شرح جمل الزجاجي، ط١، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ص٢٠٩.
٦. ابن منظور م، ١٩٩٣، سان العرب، ط١، بيروت: دار صادر، ج٥، ص:١٩٩
٧. الأخفش أ، معاني القرآن للأخفش، ١٩٩٠، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج١، ص٨٧
٨. الأندلسيّ م، ١٩٩٨، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج٤، ص٢٠٢٠
٩. الأندلسي م، ٢٠٠٠، البحر المحيط، بيروت: دار الفكر، ج١، ص٢٩٩
١٠. الأنصاريّ ج، ١٩٨٥، مغني اللبيب ط٦، بيروت: دار الفكر ٥١٠/١
١١. الثعلبي أ، ٢٠٠٢، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ج١، ص١٨٩.
١٢. الجوهري أ، ١٩٨٧، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ج٢، ص٨٢٥
١٣. الحربيّ ن، ٢رررر٠١١، الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال (شواهد سيبويه أنموذجًا) الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، ص ٧٨-٨٢.
١٤. حمد م، ٢٠١٦، ظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماع والقياس، الأردن: جامعة آل البيت، ص٥
١٥. الرازي ز، ١٩٩١، أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، ط١، الرياض: دار عالم الكتب، ص١٦٦.
١٦. الرازي م، ٢٠٠٠، التفسير الكبير، ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ج١٧، ص٢٠٩.
١٧. الزجاج أ، ١٩٨٨، معاني القرآن وإعرابه، ط١، بيروت: عالم الكتب، ج٢، ص٤٥٨
١٨. الزركشي م، ١٩٥٧، البرهان في علوم القرآن، ط١، بيروت: دار المعرفة ج٤، ص٢٣
١٩. الزمخشريّ ج، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،١٩٨٧، ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ج٢، ص٢٨٥
٢٠. السامرائي ف، ٢٠٠٠، معاني النحو، ط١، الأردن: دار الفكر، ج١، ص٦٣.
٢١. السجستاني س، ٢٠٠٩، سنن أبي داود، ط١، سورية: دار الرسالة العالمية، ج٤، ص٢٩٥
٢٢. السخاويّ ع، ١٩٩٥، سفر السعادة وسفير الإفادة، ط٢، بيروت: دار صادر، ص:٢
٢٣. السمعاني م، ١٩٩٧، تفسير السمعاني، الرياض: دار الوطن، ج٢، ص١٠٥.

٢٤. سمير م، اللبديّ ن، ١٩٨٥، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص٢١٩
٢٥. سيبويه ع، ١٩٨٨، الكتاب لسيبويه، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج١، ص٧٧،
٢٦. الشيرازي ن، ٢٠١٣، التفسير الأمثل في كتاب الله المنزل، بيروت: دار الأعلمي، ج٦، ص١٠٧
٢٧. الصبان م، ١٩٩٧، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة، ٣ج، ض١٨٢.
٢٨. الطباطبائي م، ٢٠٠٩، الميزان في تفسير القرآن، ط١، بغداد: دار الكتاب العربي ج٩، ص٣١٧
٢٩. الطبري م، ٢٠٠٠، جامع البيان، ط١، سورية: دار الرسالة، ج١٥، ص٢٣
٣٠. العكبري ع، ١٩٧٦، التبيان في إعراب القرآن، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج٢، ص٧٤٨.
٣١. العلائي ص، ١٩٩٠، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ط١، عمان: دار البشير ج٨، ص٦٥
٣٢. الفراهيدي خ، ١٩٨٨، كتاب العين، ط١، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ج٤، ص٤٠
٣٣. المبرّد م، د.ت، المقتضب، د.ط، بيروت: عالم الكتب، ج٣، ص١١٢
٣٤. النحّاس أ، ٢٠٠٠، إعراب القرآن للنحّاس، ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة، منشورات محمد علي بيضون، ج٤، ص١٤٩

Research Sources
The Holy Quran
1. Ibn al-Sarraj, M., 1988, Al-Usul fi al-Nahw, 3rd ed., Beirut: Mu'assasat al-Risalah, 2/77

2. Ibn al-Shajari, D., 1991, Amali Ibn al-Shajari, 1st ed., Cairo: Maktabat al-Khanji, vol. 2, pp. 44-4٥
3. .Ibn Khalawayh, H., 1979, Laysa fi Kalam al-'Arab, 2nd ed., Makkah al-Mukarramah: Markaz al-Nukhbat al-'Ilmiyyah, p. 343
4. Ibn ʻUsfūr, ʻA., 1972, *Al-Muqarrab*, 1st ed., Baghdad: Al-ʻĀnī Press, p. 313.

5. Ibn ‘Usfūr, ‘A., 1980, *Sharḥ Jumal al-Zajjājī*, 1st ed., Mosul: Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, p. 209;
6. Ibn Manẓūr, M., 1993, *Lisān al-‘Arab*, 1st ed., Beirut: Dar Sader, Vol. 5, p. 199.
7. Al-Akhfash, A., *Ma‘ānī al-Qur’ān li-l-Akhfash*, 1990, 1st ed., Cairo: Al-Khanji Library, Vol. 1, p. 87.
8. Al-Andalusī, M., 1998, *Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-‘Arab*, 1st ed., Cairo: Al-Khanji Library, Vol. 4, p. 2020.
9. Al-Andalusī, M., 2000, *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*, Beirut: Dar Al-Fikr, Vol. 1, p. 299.
10. Al-Ansari, J., 1985, *Mughni al-Labib*, 6th ed., Beirut: Dar al-Fikr, 1/510.
11. Al-Tha‘labi, A., 2002, *Al-Kashf wa al-Bayan ‘an Tafsir al-Qur’an*, 1st ed., Beirut: Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Vol. 1, p. 189.
12. Al-Jawhari, A., 1987, *Al-Sihah: Taj al-Lugha wa Sihah al-‘Arabiyya*, 4th ed., Beirut: Dar al-‘Ilm lil-Malayin, Vol. 2, p. 825.
13. 13. Al-Harbi, N., 2011, *Al-Shudhudh fi al-Shahid al-Shi‘ri bayn al-Dalala wa al-Isti‘mal (Sibawayh’s Citations as a Case Study)*, Riyadh: King Abdulaziz University, pp. 78–82.
14. 14. Hamad, M., 2016, *Zahirat al-Nudra fi al-Nahw al-‘Arabi bayn al-Sama‘ wa al-Qiyas*, Jordan: Al-al-Bayt University, p. 5.
15. 15. Al-Razi, Z., 1991, *Unmudhaj Jalil fi As’ila wa Ajwiba ‘an Ghara’ib Ay al-Tanzil*, 1st ed., Riyadh: Dar ‘Alam al-Kutub, p. 166.
16. Al-Razi, M., 2000, Al-Tafsir al-Kabir, 3rd ed., Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi, vol. 17, p. 209.
17. Al-Zajjaj, A., 1988, Ma'ani al-Qur'an wa I'rabuhu, 1st ed., Beirut: Alam al-Kutub, vol. 2, p. 458.
18. Al-Zarkashi, M., 1957, Al-Burhan fi Ulum al-Qur'an, 1st ed., Beirut: Dar al-Ma'rifah, vol. 4, p.23.

19. 19 .Al-Zamakhshari, J., Al-Kashshaf 'an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzil, 1987, 3rd ed., Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi, vol. 2, p. 285.
20. Al-Samarrai, F., 2000, Ma'ani al-Nahw, 1st ed., Jordan: Dar al-Fikr, vol. 1, p. 63.
21. Al-Sakhawi, A., 1995, *Safar al-Sa‘adah wa-Safir al-Ifadah* [The Journey of Happiness and the Envoy of Benefit], 2nd ed., Beirut: Dar Sader, p. 2.
22. Al-Sam‘ani, M., 1997, *Tafsir al-Sam‘ani* [Exegesis of Al-Sam‘ani], Riyadh: Dar al-Watan, Vol. 2, p. 105.

23. Samir, M. & Al-Lubdi, N., 1985, *Mu‘jam al-Mustalahat al-Nahwiyyah wa-al-Sarfiyyah* [Dictionary of Grammatical and Morphological Terms], 1st ed., Beirut: Mu’assasat al-Risalah, p. 219.
24. Sibawayh, A., 1988, *Al-Kitab* [The Book], Cairo: Al-Khanji Library, Vol. 1, p. 77.
25. Al-Shirazi, N., 2013, *Al-Tafsir al-Amthal fi Kitab Allah al-Munzal* [The Ideal Exegesis of the Revealed Book of God], Beirut: Dar al-A‘lami, Vol. 6, p. 107.
26. Al-Sabban, M., 1997, *Hashiyat al-Sabban ‘ala Sharh al-Ashmuni* [Al-Sabban’s Gloss on the Commentary of Al-Ashmuni], 1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 3 vols., Vol. 3, p. 182.
27. Al-Tabataba’i, M., 2009, *Al-Mizan fi Tafsir al-Qur’an* [The Balance in the Exegesis of the Qur’an], 1st ed., Baghdad: Dar Al-Kitab Al-Arabi, Vol. 9, p. 317.
28. Al-Tabari, M., 2000, *Jami‘ al-Bayan* [The Comprehensive Exposition], 1st ed., Syria: Dar Al-Risalah, Vol. 15, p. 23.
29. Al-‘Ukbari, ‘A., 1976, *Al-Tibyan fi I‘rab al-Qur’an* [The Clarification of the Grammatical Analysis of the Qur’an], ‘Isa Al-Babi Al-Halabi & Co., Vol. 2, p. 748.
30. Al-‘Ala’i, S., 1990, *Al-Fusul al-Mufidah fi al-Waw al-Mazidah* [Useful Chapters on the Augmentative *Waw*], 1st ed., Amman: Dar Al-Bashir, Vol. 8, p. 65.
31. Al-Farahidi, Kh., 1988, *Kitab al-‘Ayn* [The Book of *Al-‘Ayn*], 1st ed., Beirut: Al-A‘lami Foundation for Publications, Vol. 4, p. 40.
32. Al-Mubarrad, M., n.d., *Al-Muqtadab* [The Concise Compendium], n.ed., Beirut: ‘Alam Al-Kutub, Vol. 3, p. 112.
33. Al-Nahhas, A., 2000, *I‘rab al-Qur’an* [Grammatical Analysis of the Qur’an], 1st ed., Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah (Muhammad ‘Ali Baydoun Publications), Vol. 4, p. 149.